

ليبيا: أسئلة وأجوبة حول قضية الهيشري أمام المحكمة الجنائية الدولية

قبل موعد جلسة إقرار التهم في قضية *الهيشري*، والمزمع عقدها في 19 أيار/مايو 2026، أمام الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية، تنشر اللجنة الدولية للحقوقيين [ورقة أسئلة وأجوبة](#) لمناقشة التهم التي يتضمّنها الأمر بالقبض على خالد الهيشري وتدابيرها المحتملة بالنسبة للمجني عليهم.

أثيرت قضية *الهيشري* على خلفية الادعاءات بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب في ليبيا في الفترة ما بين عام 2014 وعام 2020 ضدّ المحتجزين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء في سجن معيثة في طرابلس، غربيّ البلاد.

تشرح ورقة الأسئلة والأجوبة كيف يؤدي الإطار الذي اعتمده الدائرة التمهيدية الأولى لجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية المدعى بها إلى استبعاد المهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء كمجني عليهم في الجرائم التي يتضمّنها أمر القبض. وإذا ما أبقت الدائرة التمهيدية على تحليلها عند إقرار التهم، فإنّ المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين وقعوا ضحايا لجرائم خطيرة أثناء احتجازهم في سجن معيثة في الفترة ما بين العامين 2014 و2020، قد يُستبعدون عن المشاركة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية وعن الحصول على أيّ جبر عن أضرارهم. وبالتالي، بالنسبة لهذه العينة الرمزية من ضحايا جرائم نظام روما الأساسي في ليبيا، فإنّ أموراً كثيرة تبقى على المحك مع حلول جلسة إقرار التهم المزمع عقدها في 19 أيار/مايو.

في هذا الشأن، يقول سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "إنّ عدم شمول المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء كمجني عليهم في إجراءات قضية الهيشري يشكّل ضربة خطيرة لمسار المساءلة، ولحقوق هؤلاء الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر. على مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يضمن أن تثبت مرافعاته المقدمة إلى الدائرة التمهيدية تثبت بشكل كافٍ التوصيف القانوني للجرائم المرتكبة ضد هذه الفئة من الضحايا، بما يضمن أخذهم في الاعتبار على نحو سليم عند إصدار قرار إقرار التهم في هذه القضية"

تجيب ورقة الأسئلة والأجوبة عن المسائل التالية:

- ما هي الجرائم التي تمّ اعتمادها في أمر القبض؟
- ما هي الجرائم التي لم تتعمدها الدائرة التمهيدية في أمر القبض؟
- لماذا لم تعتمد الدائرة التمهيدية في أمر القبض الجرائم المدعى بها والمرتكبة ضد بعض الفئات من المجني عليهم؟
- هل يعد قرار الدائرة التمهيدية بشأن أمر القبض تحديداً نهائياً لنطاق التهم في قضية *الهيشري*؟

ويبقى أن نرى ما إذا كانت الدائرة التمهيدية ستعتمد نهجاً مختلفاً في قرارها بشأن إقرار التهم في قضية *الهيشري*، استناداً إلى المعلومات الإضافية التي سيقدّمها مكتب المدعي العام، وفي حال عدم اعتماد الدائرة التمهيدية لنهج مختلف، ما إذا كانت دائرة الاستئناف ستتوصل إلى حكم مغاير في هذا الشأن.

للتحميل

بإمكانكم تحميل ورقة الأسئلة والأجوبة باللغتين [الإنجليزية](#) و [العربية](#).

للتواصل

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: +979 3800 22 41؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org